

(9) نحو سياسة رشيدة للاستخدام فى الوطن العربى..

خصص المدير العام لمكتب العمل العربى تقريره إلى الدورة العاشرة لمؤتمر العمل العربى التى عقدت فى بغداد فى مارس /آذار 1982 لموضوع " نحو سياسة رشيدة للاستخدام فى الوطن العربى " .

وقد جاء اختيار هذا الموضوع فى وقته المناسب ، وفى عام 1982 بدأ الأداء الاقتصادى العربى - متمثلاً هنا فى الناتج المحلى الإجمالى - فى التراجع نتيجة تراجع ثم ركود أسعار النفط والجفاف والديون الخارجية ، وبدأت تطفو على الساحة العربية - كما قال التقرير - آثار انكماشية زادت من تفاقم البطالة ، وحدثت من ظاهرة تنقل الأيدى العاملة بين الأقطار العربية ، وعجلت بعودة الكثيرين ممن شملتهم الظاهرة إلى أقطارهم.

وفى مواجهة تلك الظواهر وغيرها أصبح من المعقول والمفيد طرح قضية سياسة الاستخدام فى الوطن العربى وتجديد المعلومات والإحصاءات عن واقع الاستخدام وتشخيص أهدافه فى خطط التنمية العربية ، وما يحكم هذه الخطط من سياسات ، ودور أطراف الإنتاج فى صياغتها ، وأخيراً التوجه بالسعى نحو برنامج عربى للاستخدام ودور المنظمة فى تنفيذه.

واقع الاستخدام وملامحه قسم التقرير الدول العربية إلى أربع مجموعات من حيث قدرتها على توفير فرص العمل لكل طالبيها من المواطنين:

- مجموعة الدول النفطية ذات الحجم السكانى المحدود وقلة الموارد غير النفطية.
- مجموعة الدول ذات الحجم السكانى الكبير بالنسبة إلى مساحة الأراضى الزراعية والموارد الطبيعية الأخرى.
- مجموعة الدول التى تتميز بتناسب أحسن حظاً بين الأرض والسكان أو بموارد بشرية أكثر سخاء مع وجود موارد نفطية.
- مجموعة الأقطار التى تتداخل بين المجموعات الثلاث.

وحدد التقرير هيكل القوى العاملة العربية وأنماط التشغيل كما يلى:

التشغيل التقليدى (الزراعة) الذى يستأثر بأكبر نسبة من القوى العاملة تصل أحياناً إلى 60% فى بعض الدول.

التشغيل الهامشى : الذى اعتبره التقرير قطاعاً طفيلياً يضمن عملاً عرضياً أو طارئاً ودخلاً عند حد الكفاف للمنتمين إليه.

التشغيل الحديث : الذي لم تطرأ عليه تغييرات تذكر خلال عقد الثمانينيات.

ويضيف التقرير إلى هذا التشخيص عدة حقائق:

- (1) تراجع دور القطاع العام لصالح القطاع الخاص في التشغيل.
 - (2) تراجع ظاهرة الهجرة العربية لصالح الهجرة الآسيوية ، الوافدة إلى المنطقة العربية.
 - (3) تدهور أحوال العمال العرب المهاجرين إلى أوروبا.
- وحول أهداف الاستخدام في خطط التنمية العربية :

قسم التقرير الدول العربية من منظور أهداف الاستخدام في خططها الاقتصادية والاجتماعية إلى مجموعتين:

- (1) مجموعة ذات كثافة سكانية عالية ، وهذه تتجه بطبيعة الحال إلى تبني برامج تنمية العمل. تحقق زيادة قصوى في فرص العمل ، أي أنها تركز على جانب تنمية الطلب على قوة العمل.
- (2) مجموعة تعاني عجزا في مواردها البشرية ، وهي عادة من الدول الغنية ، وهذه تتجه بطبيعة الحال إلى تشجيع مواطنيها على دخول سوق العمل ورفع كفاءتهم ، أي أنها تركز على زيادة العرض من قوة العمل الوطنية.

ولفت التقرير النظر إلى ضالة نصيب البلدان العربية من أنشطة البرنامج العالمي للاستخدام ، الذي اعتمد في المؤتمر العالمي للاستخدام الذي عقد في عام 1976.

وحول سياسات الاستخدام أكد التقرير على تشابك سياسات الاستخدام مع سياسات أخرى مثل : السياسة السكانية والسياسات التعليمية والتدريبية ، واختيار التكنولوجيا ، وحق العمل والتعويض عنه ، بالإضافة إلى السياسات المتعلقة ببعض الفئات الخاصة كالمرأة والشباب والمعوقين.

وحول دور أطراف الإنتاج في رسم سياسات الاستخدام أكد التقرير رفضه القاطع لآراء والاتجاهات السابقة ، والتي كانت تعتبر الحكومة - وحدها - مسئولة عن رسم سياسات الاستخدام ، ومسئولة عن متابعة تنفيذها.

ولكن لم يفت التقرير أن يلاحظ تغيرا هاما في الموقف ، نحو إسناد قدر من المسؤولية والمشاركة في صياغة سياسات الاستخدام إلى العمال وأصحاب الأعمال . وأن مبدأ " التشاور والمشاركة " ، أصبح أكثر قبولا ، وأساسا من أسس التعاون بين الأطراف ، ويعود هذا التغير

الهام إلى تنامي علاقات العمل والتنظيم النقابي واتحادات أصحاب الأعمال في البلدان العربية ، وتزايد مكانتهم في المجتمع ، وبالتالي في رسم السياسات.

واقترح التقرير برنامجاً عربياً للاستخدام ينطلق من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة في المنطقة العربية ، ومن حتمية توظيفها في عملية التنمية العربية الشاملة.

وقال إن تحقيق هذا البرنامج رهن بتوفير المستلزمات التي تتطلبها سياسة التشغيل من:

- بحوث ودراسات ومعلومات القوى العاملة والتشغيل.

- أجهزة متخصصة.

- اتفاقيات تدعم التكامل العربي في مجال الاستخدام.

ولما كان البرنامج المقترح يندرج ضمن عقد التنمية العربية الأول ، الذي يقضى - من بين أمور أخرى - بصياغة خطة قومية لتنمية الموارد البشرية . فإنه يستهدف تحقيق مجموعة من الأنشطة تتلخص في الآتي:

- البحوث والدراسات من أجل توفير المعلومات والبيانات الإحصائية حول طبيعة وحجم ونوعية مشاكل الاستخدام ، وتقييم خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتشخيص الأسس التي تقوم عليها سياسات الاستخدام.

- معلومات سوق العمل كأداة لمتابعة التغيرات التي تطرأ على اتجاهات سوق العمل .

- التكامل العربي في مجال الاستخدام بتطبيق " إعلان المبادئ " الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي عام 1984.

- المساهمة في تقبل التكنولوجيا في المشاريع الراهنة والمستقبلية.

- تطور الاستخدام لفئات خاصة مثل المرأة والشباب والمعاقين.